من كتاب "فؤاد بطرس – المذكرات"

القسم الأول
مع الأمير

الفصل الأول
قصة اللقاء الذي لم ينته

(مقتطفات من الفصل: صفحة 56 –64)

...

وأسرّ إليّ الرئيس شهاب في أحد الأيام بأنه لم يكن بعيداً عن أجواء "الثورة المضادة" التي شنها حزب الكتائب بالتعاون مع القوى الموالية للرئيس السابق كميل شمعون وأنه كان مرتاحاً إليها، وأسهم، في شكل من الأشكال، في وصولها الى خواتيمها المرجوة. وألمح أمامي إلى أنّ مساهمته تخطت حدّ عدم استعمال الجيش لقمع المتظاهرين لأنه كان مقتنعاً بأنّ التوازن في لبنان أمر حيوي وبأنّ فرص نجاح مشروع بناء الدولة الحديثة القوية ستكون ضئيلة ما دام هناك فئة لبنانية ترى نفسها على هامش الحياة السياسية اللبنانية. وكانت "الثروة المضادة" وأعمال العنف التي نجمت عنها، قد شلّت البلاد حتى الرابع عشر من تشرين الأول حين شكّل الرئيس شهاب الحكومة الرباعية التي أطلق عليها رئيسها رشيد كرامي اسم "حكومة الخلاص الوطني" وقد ضمت اليه حسين العويني وبيار الجميل وريمون إده، وحازت الثقة بإجماع الخمسة والأربعين نائباً الذين حضروا الجلسة.

تمكنت تلك الحكومة من إعادة الاستقرار الى البلاد بعدما عملت على إصدار عفو عام وإلغاء كل رخص حمل السلاح. ثم أصدر الرئيس شهاب مرسومين في الثالث من كانون الأول أنشأ بموجبها مجلسين: واحد استشاري وآخر تنفيذي لإعداد مشاريع لإصلاح الإدارة العامة. ويمكن القول إن هذه الحكومة على رغم كونها مصغرة جداً ولا تضم معظم الطوائف اللبنانية، نقلت البلاد الى حال السلم وحققت الكثير من الانجازات، وكان يمكنها بكل سهولة أن تستمر حتى موعد انتخابات العام 1960 لو لم يستقل منها الوزير ريمون اده لاعتباره أن الأوضاع الاستثنائية التي أوجبت تشكيلها انتهت ولأنها

برأيه غير قادرة على متابعة تنفيذ الإصلاحات بغياب ممثلي الطوائف الأخرى. وكان إده تقدّم باستقالته في الثالث والعشرين من حزيران، ولكن الرئيس شهاب جمّدها. ثم جدّد عميد حزب الكتلة الوطنية طلبه بالاستقالة مطلع أيلول 1959، وأصرّ عليها بعد الانتخابات الفرعية التي جرت في السابع والعشرين من أيلول لملء المقعد الشاغر باغتيال النائب نعيم مغبغب احتجاجاً على تدخل الأجهزة الأمنية في الانتخابات لمصلحة النائب سليم عبد النور المحسوب على كمال جنبلاط.

على مستوى السياسة الخارجية، انتهج الرئيس فؤاد شهاب سياسة عربية مغايرة لسياسة سلفه، قامت على التفاهم مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر على قاعدة تناغم لبنان مع سياسة مصر العربية والى حدّ ما الخارجية مقابل عدم تدخل القاهرة أو دمشق في الشؤون الداخلية اللبنانية. وقد كرست هذه القاعدة القمة الوحيدة التي عقدها الرئيسان اللبناني والمصري في اجتماع الخيمة الشهير على الحدود اللبنانية – السورية في الخامس والعشرين من آذار 1959. وعلمت فيما بعد أن الرئيس شهاب هو صاحب فكرة الاجتماع، وأرسل الضابط أحمد الحاج إلى دمشق يطلب عقد قمة على الحدود فلم يوافق المسؤولون السوريون مقترحين من جهتهم أن يتم اللقاء في دمشق. فأعاد رئيس الجمهورية الكرة لكن مع المسؤولين المصريين الذين وافقوا فوراً على الاقتراح وعملوا على تحقيقه. وأطلعني لاحقاً الجنرال فرنسوا جينادري الذي رافق الرئيس شهاب إلى اجتماع الخيمة على تفاصيل ذات دلالة كبيرة.

يومذاك، وصل الرئيس اللبناني إلى منطقة الحدود قبل نظيره المصري وكان في استقباله رئيس المخابرات السورية عبد الحميد السرّاج. بعد نحو عشر دقائق، حطت الطوافة التي تقلّ الرئيس عبد الناصر على بعد أربعين أو خمسين متراً داخل الأراضي السورية. فنظر السرّاج إلى الرئيس شهاب وقال له: "لقد وصل سيادة الرئيس عبد الناصر، ألا تودّ أن تستقبله يا فخامة الرئيس؟" فأجابه: "لقد حطت طوافة الرئيس عبد الناصر على أرضه، كيف لي أن أستقبله في بلده؟ ثم لا تنس أنّ سيادة الرئيس، قبل وصوله إلى السلطة، كان عقيداً أما أنا فلواء". وهكذا كان الاستقبال على الحدود بين البلدين، والاجتماع في خيمة نصفها في لبنان ونصفها في الجمهورية العربية المتحدة.

أرسى اجتماع الخيمة، بالشكليات التي تمّ احترامها، معادلة ثابتة شكّلت صمّام أمان للاستقرار في لبنان حتى هزيمة العام 1967: احترام سيادة لبنان من جانب القطب العربي الأبرز مقابل تفاهم على أن لا تتعارض السياسة الخارجية اللبنانية مع السياسة العربية والدولية التي تنتهجها الجمهورية العربية المتحدة ولكن من غير أن يفرض ذلك على لبنان التخلي عن صداقاته مع العالم الخارجي. وقيل لي إن الرئيس عبد الناصر وعد نظيره اللبناني بأن يسعى مع الجماعة التي تتعاطف معه في لبنان كي لا تخلق أي مشاكل للحكم والسلطة. وفي الواقع، انعكس اطمئنان القاهرة اطمئناناً للقوى الاسلامية والقومية في لبنان إلى أن الرئيس فؤاد شهاب لن يدخل في أحلاف مناقضة لتطلعاتهم، وسيلتزم بالخط العربي العام المواجه لإسرائيل. فيما ارتاح المسيحيون اللبنانيون، بعض الشيء، إلى اجتماع القمة

على الحدود لأنه عنى أن الجمهورية العربية المتحدة بشخص الرئيس جمال عبد الناصر، عبّرت عن احترامها لسيادة لبنان، وعن نيتها في اعتماد حدود لتدخلها في شؤونه الداخلية، ولأنهم شعروا في ذلك الحين بأن ما حصل في لبنان من أحداث قبل أقل من عام ولّى إلى غير رجعة.

لقد بدأ فؤاد شهاب، من جهته، منفتحاً على العالم العربي بقدر ما كان متمسكاً بكرامة لبنان وسيادته واستقلاله. ولم يمنعه هذا الانفتاح من المجاهرة بصداقته مع الفرنسيين ومن الحفاظ على علاقاته الجيدة معهم على رغم الموقف العربي العارم المناهض بشدة لفرنسا إبان الثورة الجزائرية. وكان يعتبر أن دور لبنان في العالم، لا سيما في جامعة الدول العربية، يقوم على دعم القضايا العربية من غير الانزلاق إلى الانحياز إلى طرف ضد آخر. ولطالما اعتقد الجنرال أن السياسة الخارجية لكل بلد ليست سوى انعكاس لظروفه الداخلية وعندما لا تؤخذ هذه الظروف بالاعتبار فهذا يعني أن البلد يسير نحو الخراب. وقد حاول أن يطبق هذه القاعدة الذهبية طوال فترة ولايته.

لم أعتقد يوماً أن الرئيس فؤاد شهاب أتى إلى السلطة حاملاً مشروعاً متكاملاً مفصلاً بمقدار ما كانت لديه رؤية عامة لما يجب القيام به من أجل لبنان. لمستُ لديه، منذ البداية، إيمانه بأمرين: النهج والهدف. والأول، برأيه، هو السبيل الأكيد الى الثاني، لأن الوصول إلى المواطنية الحقيقية والدولة القوية العادلة التي لا تتنازعها الحساسيات الطائفية والمناطقية والعشائرية، يمر حكماً ببناء الدولة على أسس عصرية، بحيث تتكوّن من أجهزة مستقلة خاضعة للمراقبة والمحاسبة وتجري التعيينات فيها وفق معايير الجدارة وخدمة المصلحة العامة بعيداً عن المحسوبيات وتجري التعيينات فيها وفق معايير الجدارة وخدمة المصلحة العامة بعيداً عن المحسوبيات والمحاصصة التي تجعل المواطن رهينة للزعامات التقليدية والطائفية، والموظف تابعاً لها لأنها هي من وفّر له المنصب. واعتبر أن بناء لبنان مستقل، ومستقر، ومزدهر يقتضي مراعاة التوازنات القائمة من غير المساومة على المبادئ الوطنية الأساسية.

وشدّد الرئيس شهاب أيضاً منذ بداية عهده على التوازن في مجال التنمية الاقتصادية بين المناطق اللبنانية محذراً من مغبة تغذية شعور الحقد لدى الطوائف الفقيرة تجاه الطوائف التي تتمتع بوضع اقتصادي جيد. لذلك ركز جهوده على الإنماء المتوازن لإرساء نوع من التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد لدفعها إلى التعلق بلبنان. وبغية وضع توجهه هذا في موضع التنفيذ، استعان بخبرات فرنسية رائدة، وفي مقدمها المدبر جان لاي والأب لويس جوزف لوبريه، مدير مركز إيرفد الذي كان يُعنى في تلك الحقبة بالبحوث في سبيل التنمية.

ولعب الانتدان لاي Intendant Lay دوراً رئيسياً في الفريق الرئاسي الذي كان يهتم بوضع التفاصيل العملية لتوجيهات الرئيس الذي خصّ هذا الضابط الفرنسي السابق بتقدير بالغ لأنه خريج الجامعة الوطنية للإدارة في فرنسا ومارس الرقابة المالية داخل الجيش الفرنسي، على مدى سنوات طويلة. وكثيراً ما كان يقال في أروقة القصر الجمهوري، وفي الأوساط السياسية الأخرى، إن "كلمة

اللانتدان لاي ما تصير اثنين عند الرئيس". فهو كان معجباً جداً بآرائه ويضع فيه ثقة شبه عمياء ويعتبره منزهاً عن كل غاية باعتبار أنه غريب ولا صلات لبنانية له تؤثر في حكمه وأدائه. وقد انضم إلى الفريق الرئاسي في مطلع آب 1959 كلّ من القاضي في ديوان المحاسبة الياس سركيس والمهندس شفيق محرّم بدرجة مدير عام. وفيما تركز عمل الأول على الشؤون السياسية والإدارية والقانونية، اهتم الثاني بالمسائل الفنية المتعلقة بإدارات الدولة. أما الأب لوبريه فقد أتى به الرئيس شهاب، في آذار العام 1959 ليضع مخططاً عاماً للتنمية في لبنان.

استمرت الحكومة الرباعية برئاسة كرامي في عملية تهدئة الأوضاع ووضع النصوص القانونية الهادفة إلى إطلاق البرامج الإصلاحية وفي مقدمها مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي. وبعدما تقدّم العميد ريمون إده باستقالته، بدأ الحديث جدياً عن توسيع الحكومة وضم نخب جديدة إليها. وكان ميل الرئيس شهاب إلى تجديد الطبقة السياسية وصار يطلب إلى معاونيه أن يبحثوا عن شخصيات من خارج النادي السياسي التقليدي أثبتت نفسها في الحقل الخاص. وفي هذا الإطار، قام المدير العام للأمن العام توفيق جلبوط بإعطاء اسمي الى دوائر رئاسة الجمهورية مع بعض المعلومات عن سيرتي الشخصية، وفق ما علمت فيما بعد. وكنت قد التقيت بمدير الأمن العام بضع مرات خلال اجتماعات حركة التقدم الوطني في منتصف العام 1959. وأخبرني الرئيس شهاب في أحد اجتماعاتنا اللاحقة، انه ما إن قرأ موجز سيرتي الذاتية حتى تذكر لقاءه بي في العام 1946 في المحكمة العسكرية، وقال لفريقه المعاون: "عرفته، أريده معنا".

كما طرح رئيس الجمهورية اسمي امام الصحافي الكبير جورج نقاش، وكان صديقاً عزيزاً، فكانت شهادته بي على مستوى الصداقة التي جمعتنا، وعلى الحاج حسين العويني الذي أجابه: "كيف لا أعرفه، وكل أعمالي يهتم مكتبه بشقها القانوني. ثقتي به كبيرة، ولا داع لأن أبدي رأيي فيه، لكن دعني ألفت نظرك إلى أن فؤاد بطرس إذ ما اقتنع بأمر ما عبثاً تحاول إقناعه بعكسه".

كان الحاج حسين يتمتع بشخصية غنية، لأنه كان يحمل في شخصيته تناقضات ومفارقات عدة. جسّد بشخصه وأدائه الحوار والتفاهم والتسوية. وأعتقد أنه النموذج اللبناني الأول لكل هذه الصفات خصوصاً لأنه آمن دوماً أنه لا يجوز ترك المشاكل لتبلغ حد الإنفجار، ولا بد من إيجاد حلول لها بالحوار الهادئ، ومعالجتها قبل أن تتفاقم. كان أباً صالحاً، وجداً صالحاً، وفي الوقت نفسه، تمتع بوعي وإدراك كبيرين للأمور السياسية.

لم أكن من رواد السرايا ومراكز الحكومة، ولم يسبق لي أن زرت وزير العدل سوى مرة واحدة بناء على طلبه عندما كنت في الجسم القضائي. وعلى رغم ذلك، لم أشعر بالاستغراب وأنا أدخل الوزارتين اللتين عهدتا إليّ، بل بالمسؤولية مقرونة بالعزم على الإسهام في أداء المهمة الهادفة إلى نقل البلاد إلى مصاف الدول الراقية حيث الإدارات شفافة وتعمل في سبيل راحة المواطن.

شاركت في حياتي السياسية في الكثير من الحكومات، وغالباً ما كانت تضم شخصيات على مستوى عال جداً من المسؤولية والترفع، ولكن كان ثمة طابع خاص للجلسات الوزارية برئاسة الرئيس فؤاد شهاب التي كنا نعقدها في القصر الجمهوري في ذوق مكايل أو في منزله في جونية، وكلاهما، في المناسبة، متواضعان. ولا زلت أذكر الطاولة التي كنا نتحلّق حولها في منزله كم كانت عادية، فلم نشعر يوماً بالعلياء أو التصنع الذي قد يؤثر في ذهنية المسؤول. وخلال الاجتماعات، كنت أشعر بتقارب فكري وتواصل مع المجتمعين حول تلك الطاولة ونحن نفكر بمصلحة الشعب اللبناني برمته، وكان ذلك الشعور مهماً جداً بالنسبة إليّ. ولم تمس البساطة هيبة الدولة والحكومة في شيء. في أية حال، ما لا شك فيه هو أن هيبة الدولة في تلك الآونة كانت أقوى بكثير من أي وقت آخر.

أولى الرئيس شهاب، كما سبقت الإشارة إليه، المناطق المحرومة البعيدة عن بيروت اهتماماً كبيراً. ولطالما لمست لديه حسا مرهفاً للعدالة الاجتماعية، وهو الأمير الشهابي المتحدر من عائلة حكمت لبنان نحو قرن ونصف. لهذا السبب اتهمه البعض بالتآثر بالأفكار الشيوعية مع أنه على الصعيدين الفلسفي والعقائدي كان مسيحياً مؤمناً وممارساً ومناهضاً للماركسية. فيما ردّ بعض آخر سبب اهتمام الرئيس شهاب بالمناطق الإسلامية إلى أن جده كان مسلماً يُدعى حسن واتهمه بالانحياز إلى غير المسيحيين. كل هذه الأقاويل مردّها إلى أن السياسيين التقليديين والرأسماليين المنتفعين من الوضع السائد شعروا بالتهديد من جراء الإصلاحات التي باشر بها العهد الشهابي والتي من شأنها أن تقفل في وجههم وسائل تقديم الخدمات لمناصريهم والاستفادة من الهدر والصفقات.

وقد أسهمت علاقاته غير الجيدة بالزعماء الموارنة وبخاصة بالرئيس كميل شمعون ومن ثم بالعميد ريمون إده، وفي النصف الثاني من العهد، بالبطريرك بولس المعوشي، في تكوين انطباع بأن ثمة هوة تفصل الرئيس شهاب عن الرأي العام المسيحي. فالعهد الشهابي بدأ في مواجهة مع الرئيس السابق للجمهورية الذي كان يتمتع بتعاطف المسيحيين القوي بعد أحداث 1958، ولم يعمد إلى التصرف بالطريقة التي يستسيغها المسيحيون الذين لم يفهموا في حينه أن التوجهات الوطنية الجامعة للسياسة الشهابية تصب في نهاية الأمر في مصلحتهم كما في مصلحة سائر اللبنانيين. وكان فؤاد شهاب يقول، في معرض حديثه عن عدم تفهم الرأي العام المسيحي لسياسته ومعارضتها في كثير من الأحيان: "المسيحي لازم تعملن مصلحتن غصب عنن". وازداد تدهور علاقة الرئيس شهاب بالرأي العام المسيحي عندما ساءت علاقته بالبطريرك الماروني بولس المعوشي الذي كان أيّد بقوة مجيئه إلى رئاسة الجمهورية عام 1958، وكان البطريرك المعوشي، كما هو معروف، صاحب شخصية قويّة، وسياسياً بمقدار ما كان إكليريكياً، وربما أكثر، وكان يعتبر أنّه لا بدّ من تلبية مطالبه، أيّا تكن.

في المقابل، كان يُعرف عن فؤاد شهاب، المختلف عنه في المزاج وطريقة التفكير ومقاربة المسائل، حرصه الكبير على كرامته، وعلى مقام الرئاسة، وعدم قبوله بأن يُمسّ بتاتاً، مع العلم بأنه كان متواضعاً جداً على المستوى الشخصي في تعامله مع الناس. وأدى تراكم الأمور إلى تدهور

العلاقة، فحصل التباعد بينهما. وقد حاولت مرة أن أعمل على ترتيب العلاقة بين الرئيس والبطريرك بالاتفاق مع الرئيس بشارة الخوري. فزرنا سوية البطريرك المعوشي وتناولنا الطعام إلى مائدته، ولكن بدا لنا من مواقف سيد بكركي وآرائه في المسائل المطروحة آنذاك على بساط البحث أن أمر تقريب وجهات النظر مع القصر صعب للغاية، فصرفنا النظر عن الأمر.

لاحظت منذ اجتماعي الأول مع الرئيس فؤاد شهاب في مكتبه في القصر الجمهوري إيمانه المسيحي القوي والبارز الذي كان ربما في أساس نزاهته التي يشهد له بها الجميع. فعلى طاولة مكتبه النظيف لم يكن هناك إلا ثلاثة أشياء: صورة للسيدة العذراء ونظاراته وقلمه. وعندما أوكل إليّ مهمة استقبال بطريرك القسطنطينية المسكوني أثيناغوراس الذي زار لبنان بين الحادي عشر والخامس عشر من كانون الأول 1959، لمست احترامه للمقامات الروحية وحرصه على تأمين كل مساندة تطلبها الكنيسة.

عندما اجتمعا وتبادلا الآراء ووجهات النظر، شعرت بأنهما تفاهما على الفور وبأن التيار مرّ بسرعة بينهما. وقد عبّر البطريرك أثيناغوراس، وهو شخصية مميزة على قدر كبير من الانفتاح والمحبة، عن تأثيره بفكرة الاحتفال بالقداس في كنيسة مار جرجس في ساحة النجمة بحضور رئيس الجمهورية الذي قام بزيارة البطريرك في مطرانية الأرثوذكس في الأشرفية بعد القداس. وأسرّ إليّ الضيف الكبير في ذلك الحين بأن عينيه اغرورقتا بالدموع خلال الاحتفال الديني، لأنها كانت المرة الأولى في حياته التي يحتفل فيها بقداس بحضور رئيس دولة مسيحي. فهو مقيم في تركيا في شكل دائم.

عشية مغادرته لبنان، أعرب البطريرك أثيناغوراس أمام رئيس الجمهورية وأمامي عن قلقه من جراء محاولة التيارات اليسارية التأثير على المجمع المقدس لكنيسة الروم الأرثوذكس الأنطاكية لا سيما من خلال مطارنة درسوا في موسكو. ولفت نظر الرئيس الى أن اليساريين، بتوجيه من الاتحاد السوفياتي يحاولون الاستفادة من انتخابات أساقفة مقبلة لتعزيز حضورهم في المجمع المقدس ومحاولة السيطرة عليه. فأبدى الرئيس شهاب اهتماماً كبيراً بما طرحه الحبر الارثوذكسي ووعده بأنه سيقوم بما يجب لمعالجة هذا الأمر الخطير. وطلب مني الاهتمام بالموضوع والتعاون مع من يلزم لوقف التمدد اليساري وتأمين التوازن المطلوب داخل المجمع المقدس الأرثوذكسي الأنطاكي حفاظاً على استقلاليته.

فيما بعد تحدثت مع الرئيس في ما يمكن القيام به في هذا الصدد وتوافقت معه، على خطة عمل أتحفظ عن الكشف عنها على رغم مرور أكثر من خمسة وأربعين عاماً عليها. وأكتفي بالقول إننا نجحنا في ما رمينا إليه من غير أن نسيء لأحد أو ينزعج أحد من الدور الذي قمنا به والذي لا يخالف القانون ولا أزال أعتقد أنه كان مفيداً جداً لاستقلالية إدارة الكنيسة الأرثوذكسية وحرية قرارها. وقد أفسح هذا الدور في المجال امام وصول أساقفة تعتز بهم الكنيسة الأوثوذكسية وسائر اللبنانيين وعلى

رأسهم من أصبح غبطة البطريرك الحالي أغناطيوس الرابع هزيم، وكذلك سيادة المطران جورج خضر. ولا أزال أذكر جيداً وداع البطريرك أثيناغوراس الذي رافقته إلى المطار حيث أبدى تأثره البالغ بحفاوة الرئيس فؤاد شهاب واهتمامه الكبير بالأمور التي أطلعه عليها وطلبها منه.

هذه المسألة عمّقت علاقتي برئيس الجمهورية وعزّزت ثقته بقدرتي على معالجة أمور دقيقة بطريقة هادئة بعيدة عن فضول أهل السياسة والصحافة. ولكن حدث، في العام 1960، ما جعل ثقته بي كاملة. ففي أحد اجتماعات فريق العمل الرئاسي التي كنت أحضر معظمها، قدّم المدبر لاي مشروع قانون لتنظيم مرفق رسمي، ولاحظت أن ثمة خللاً فيه. فقلت: "ليعذرني لانتدان لاي لكني لست موافقاً على المشروع". وبينت مواضع الخلل. تمسك المستشار الفرنسي بما قاله فناقشته متمسكاً بدوري بوجهة نظري وسط نوع من الذهول ساد المجتمعين الذين يعرفون أن لانتدان لاي في نظر الرئيس شهاب أهم خبير ولا يمكن أن يخطئ، ولسان حالهم كيف يجرؤ فؤاد بطرس على المساجلة. بدا الانزعاج واضحاً على وجه رئيس الجمهورية، ورفع الجلسة ببعض العصبية ومضى كل منا في سبيله. وراح بعض أعضاء الفريق الرئاسي، كالوزير فيليب تقلا مثلاً، يقول لي: "لماذا تصرفت على هذا النحو؟ شو صار عليك؟ فأجبتهم: "هذا ما أنا مقتنع به، ولا يمكنني أن أتراجع عما أقتنع به", مرت ثلاثة أو أربعة أيام على الحادثة، وإذ بي أفاجأ باتصال هاتفي أجراه معي لانتدان لاي بمكتبي في وزارة التربية قائلاً لي: " سيدي الوزير، صباح الخير، أنا مدين لك بالاعتذار، بعدما تعمقت في درس الموضوع، تبين لي أني كنت مخطئاً وأنك كنت مصيباً، سأخطر بذلك الرئيس شهاب". ولم تمض ساعة حتى اتصل بي الضابط المرافق لرئيس الجمهورية من القصر، وأبلغني موعداً لاجتماع الفريق الرئاسي في اليوم التالي. وعندما اجتمعنا، وفيما المشاركون يتساءلون عن المجرى الذي قد تتخذه المناقشة، استهل الرئيس اللقاء بالقول: "قبل متابعة البحث في المواضيع المطروحة على جدول الأعمال، ينبغي الاعتذار من الوزير فؤاد بطرس لأنه تبين للانتدان لاي أن الوزير بطرس كان محقاً في وجهة نظره من الموضوع الذي ناقشناه الأسبوع الماضي".

أذكر أنه بعد يومين من هذا الاجتماع، ولدى انتهاء جلسة مجلس الوزراء في القصر الجمهوري، لحق بي الياس سركيس وسرنا سوية، وأخبرني أن الرئيس شهاب أوصاه بأن يعود إليّ لأخذ رأيي في كل مسألة دقيقة تطرح أمامه. وابتداء من ذلك اليوم أصبحت أشعر بأن ثقة رئيس الجمهورية بي أصبحت كبيرة جداً، وكثيراً ما أصبح الفريق الرئاسي يأتي إلى منزلي للوقوف على رأيي في مسائل سياسية وقانونية وتنظيمية مطروحة في القصر، سواء كنت في الحكومة أو خارجها، وكنت ألمس أن الرئيس شهاب يعلق أهمية كبيرة على موقفي وغالباً ما كان يأخذ به.

وفي أحد الأيام، على إثر اجتماع للحكومة اتخذ خلاله بعض الوزراء مواقف اتسمت بالتعصب الطائفي، وفيما كنت أهم بالنزول من القصر الجمهوري، إذ بأحد مرافقي الرئيس يلحق بي قائلاً: "المعلم بدو يشوفك". وكان الفريق الرئاسي يسمونه "المعلم" عندما يتكلمون عنه، و"مون جنرال" عندما

يتوجهون إليه بالكلام. فصعدت إلى مكتبه ووجدته واقفاً في وسط الغرفة والانزعاج باد بوضوح على وجهه. وما أن رآني حتى بادرني بالقول، وكان يكلمني بالفرنسية عندما نكون وحدنا: "هل لك أن تقول لي، وأنت من يفهمني، ما الذي يجمع بين هؤلاء وبيني؟ ما هو الجامع بين الجماعة التي تنطلق عليها اليوم اسم نواب ووزراء وبيني؟ ماذا أفعل في هذا المكان؟" فشعرت للتو بمدى الألم الذي يعتصر قلبه وحاولت قدر الإمكان التخفيف من كآبته، وقلت له: "فخامة الرئيس هذا لبنان، لبنان تعددية، الأشخاص مختلفون والطوائف يختلف بعضها عن بعضها الآخر، وأنت تفهمهم وتعرف أن هذا التباين هو مصدر قوة وضعف للبنان في آن واحد. المهم أن يتعلموا كيف يكملون بعضهم بعضاً بدل أن يتنازعوا. وأعتقد أن هذا هو دورك بالتحديد، أن تعلمهم كيف يتكاملون وأن تكمّل ما ينقصهم". جادلني في البداية، وبعدها سكت. ومع مرور الوقت وازدياد معرفتي به، لاحظت أن الرئيس شهاب ظلّ يستغرب كثيراً عدم الإحساس بالمسؤولية لدى بعض السياسيين الذي يطلق مواقف طائفية أو شخصية بهدف المزايدة واجتذاب الشعبية غير آبه بما تتركه من آثار سلبية على الحياة السياسية في لبنان. وكان يشعر، من الداخل، وكنا نشاطره هذا الاقتناع، بأنه لم يكن من طينة هؤلاء.